

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة

دراسة قياسية للعلاقة بين عرض النقد والانفاق الحكومي في الأقتصاد العراقي
للمدة (1991-2011)

المدرس المساعد
سكنه جهيه فرج الساري
علوم اقتصاا

المدرس المساعد
ساهرة حسين زين الثعلبي
علوم إحصاء

الملخص:

تحتل دراسة النقود ودراسة كمية النقود (عرض النقود) مركز الصدارة في الدراسات الاقتصادية لأثرها الفعال في مختلف العوامل الاقتصادية والمالية، ويعتبر الإنفاق الحكومي أهم أدوات السياسة المالية، فزيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد من شأنها أن ترفع من عرض النقود، إذ تتجه هذه التدفقات النقدية الحكومية نحو مصارفها المختلفة لينتهي بها الحال في مكونات عرض النقود المتعددة .

تعد دراسة العلاقة بين عرض النقد والإنفاق الحكومي محور اهتمام الكثير من الباحثين على المستويين النظري والتطبيقي ومجالاً لمحاولات التوفيق بين الرؤية المنهجية وواقع السياستين المالية والنقدية.

ونظراً لما تعرّض له العراق من اوضاع صعبة بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية في عقد الثمانينيات خرج الاقتصاد العراقي مثقلاً بالمشاكل الاقتصادية دخل في حرب دولية دمرت ما تبقى من البنية الأساسية للاقتصاد لذا تم تغطية العجز في الموازنة بزيادة الإصدار النقدي للمدة (1996-2003) مما زاد من عرض النقد، وكذلك ازداد عرض النقد للمدة (2003-2011) بسبب انهيار البنى التحتية للبلاد نتيجة الدمار الذي مر به اثناء هذه الفترة، وبصرف الحكومة إيرادات النفط في اوجه الانفاق المختلفة، ولان اسعار النفط ليست مستقرة لعدم وجود نظام ضريبي متطور في معظم الدول النامية بما فيها العراق تكون تلك الايرادات عرضة للتذبذب بصورة كبيرة، الامر الذي يجعل الحكومة مضطرة في بعض الاحيان الى ان تنفق اكثر من إيراداتها، فيؤثر حجم الإنفاق الحكومي على عرض النقد من خلال عمليات اصدار العملة لتمويل حجم النفقات العامة للدولة.

توصلت نتائج الدراسة إلى ان العلاقة الدالية التي تربط الإنفاق الحكومي بعرض النقد هي العلاقة اللوغاريتمية المزدوجة لأنها أعطت أفضل معنوية للاختبارات الإحصائية والقياسية، كما أوضحت النتائج مدى تأثير الإنفاق الحكومي على عرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع. وتكون العلاقة طردية وقوية جداً بين عرض النقود بالمفهوم الضيق وبالمفهوم الواسع مع الإنفاق الحكومي، وبينت النتائج أيضاً خلو النموذجين من المشاكل القياسية كمشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ومشكلة عدم تجانس تباين البواقي.

Abstract:

Occupies a study of money and study the amount of money (money supply) the center of the economic studies for instrumental in various economic factors and financial, and is spending the most important instruments of fiscal policy, increasing government spending in the economy that would raise the money supply, since moving these cash flows Government towards the different banks to end up in the various components of money supply.

The study of the relationship between the money supply and government spending focus of many researchers on both theoretical and practical room for attempts at conciliation between the methodology and the reality of the vision fiscal and monetary policies.

Given against Iraq from difficult situations after Iran-Iraq war in the eighties came the Iraqi economy burdened economic problems income in international war destroyed the rest of the infrastructure of the economy so it was to cover the deficit in the budget increase version cash for the period (2003-1996) which increased of the money supply, as well as increased money supply for the period (2011-2003) due to the collapse of the infrastructure of the country as a result of the destruction that went through during this period, and regardless government oil revenues in the expenditure of different, and because oil prices are not stable for the lack of a tax system is well developed in most states countries including Iraq are those revenues can fluctuate significantly, which makes the government sometimes compelled to spend more than its revenues, Faather size of government spending on money supply through issuing currency to finance public expenditures of the state.

The results of the study concluded that the deltoid relationship between government spending money supply is the double logarithmic relationship because they gave the best moral and standard statistical tests, and results showed the impact of government spending on money supply in the narrow sense and broad. And the relationship is very strong and direct correlation between the money supply in the narrow sense and in the broad sense with government spending, and the results show also free models of standard problems such as autocorrelation of residuals and the problem of heterogeneity of variance residuals.

المقدمة:

النقود هي شريان الحياة وحجر الزاوية في الاقتصاد المعاصر ، وللنقود تاريخ طويل وحافل بتأثيراتها الايجابية والسلبية على الاقتصاد، فقد صاحب تطورها تقدم كبير للتبادل التجاري على المستوى المحلي والدولي وكذلك تطوير الموارد الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في العالم، لذا تحتل دراسة النقود ودراسة كمية النقود (عرض النقود) مركز الصدارة في الدراسات الاقتصادية لأثرها الفعال في مختلف العوامل الاقتصادية والمالية. ولإنفاق الحكومي دور مهم في الاقتصاد ونموه ويعد من أهم أدوات السياسة المالية ، فمن شأن زيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد أن ترفع من عرض النقود إذ تتجه هذه التدفقات النقدية الحكومية نحو مصارفها المختلفة لينتهي بها الحال في مكونات عرض النقود المتعددة من الودائع أو النقد المتداول خارج المصارف، ومن أبرز أمثلة ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور.

لذلك لابد من دراسة العلاقة بين عرض النقد والإنفاق الحكومي فهذه العلاقة تعد محور اهتمام الكثير من الباحثين على المستويين النظري والتطبيقي ومجالا لمحاولات التوفيق بين الرؤية المنهجية وواقع السياستين المالية والنقدية نظرا لما تحتله هاتين السياستين من أهمية في الاقتصاديات المختلفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء، كما ان ارتباط السياسة النقدية بالسياسة المالية يتمثل بالدور الذي تقوم به السلطات النقدية وبقية الجهاز المصرفي في تمويل الإنفاق الحكومي وتمويل العجز في الميزانية الحكومية.

مشكلة الدراسة: تعرض الاقتصاد العراقي الى ضخ كبير من العملات النقدية وخاصة في عقد التسعينات فوصلت الكتلة النقدية في الاقتصاد العراقي الى (540000) مليون دينار عام ١٩٩٥ حسب البيانات الرسمية للدولة، نتيجة الحصار الاقتصادي الذي عزل العراق عن العالم اقتصادياً وعلمياً وحضارياً واعقب ذلك حرب الخليج عام 2003 وما تلاها من عمليات تهديم البنى التحتية للبلد، كل ذلك أدى الى تدهور الاقتصاد العراقي.

فرضية الدراسة: تركز فرضية الدراسة على إن الإنفاق الحكومي يعتبر أداة أساسية من أدوات السياسة المالية التي تمارس دورا فعالا و مؤثرا في حجم المعروض النقدي بالمفهوم الضيق والمفهوم الواسع بالنسبة للاقتصاد العراقي للمدة (1991-2011) .

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم عرض النقد وتطوره في العراق للمدة (1991-2011) ، وقياس وتحليل العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الضيق وبالمفهوم الواسع والإنفاق الحكومي للفترة اعلاه.

لذلك ، وخدمة لهدف الدراسة، تم تقسيمها الى الفقرات الاتية:

أولاً: المفهوم الاقتصادي لعرض النقد.

ثانياً: العوامل المؤثرة في عرض النقد.

ثالثاً: تطور عرض النقد في العراق.

رابعاً: علاقة عرض النقد بالإنفاق الحكومي.

خامساً: التحليل الإحصائي.

أولاً: المفهوم الاقتصادي لعرض النقد:

1- عرض النقد (Money Supply):

مع قبول النقود بوصفه وسيلة أو وسيطاً للتبادل أو مقياساً للقيمة باتت المجتمعات تحتفظ بأحجام معينة بما يسمى بعرض النقود، أي كمية أو حجم النقود التي تتناولها في الاقتصاد، فالتسعت المناقشات بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم معين لعرض النقد من ناحية المكونات التي تدخل في تكوينه وكيفية حسابه، ويأتي مصدر الخلاف من اختلاف تطور الأنظمة النقدية والمصرفية، فتعبر كمية النقود عن متغير خزين (Stock Variable) قابل للقياس خلال فترة زمنية معينة مشابهاً في ذلك الثروة والمدخرات والمخزون من المواد الأولية (17: p; 2007; 2) لذا يعرف عرض النقد بإجمالي القوة الشرائية لدى الافراد او المؤسسات المختلفة خلال فترة زمنية معينة (24: p; 2004; 10) كما يُعرّف بأنه متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة وبالتالي يضم خليط من العناصر التي تقوم بالوظائف النقدية وتمثل اجمالي وسائل الدفع الاساسية (43: p; 2012; 19).

2- مفاهيم عرض النقود: هناك ثلاثة مفاهيم لعرض النقد وهي:

(أ) عرض النقود بالمعنى الضيق: ويقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (66: p; 2002; 8).

كما يسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية و يدعى في الاقتصاد بعرض النقد (M_1) وتدخل في هذا التعريف العملات الورقية و المعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة ويرمز لها بالرمز (CR) و يضاف إليها أيضا حجم النقود المُحتفظ بها في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب ويرمز لها بالرمز (DD) و بالتالي فان معادلة عرض النقود (M_1) يعبر عنها بالاتي: (284: p; 2004; 13)

$$M_1 = DD + CR \quad \dots \quad (1)$$

(ب) عرض النقد بالمعنى الواسع : وهذا المفهوم اوسع من المفهوم السابق للنقود وتأخذ به المؤسسات المالية والنقدية مثل صندوق النقد الدولي (39: p; 2011; 18) ويدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من

$$^5 M_2 = M_1 + TD + S \quad \dots \quad (2)$$

النقود المعادلة (1) أعلاه إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل و يرمز لها بالرمز (TD) وكذلك حسابات التوفير في البنوك ويرمز لها بالرمز (S) و يعبر عن معادلة عرض النقود بمعناها الواسع (M_2) بالآتي: (13; 2004; p:284)

(ج) عرض النقد بالمعنى الأوسع M_3

وهذا المفهوم يعطي معنى اشمل لعرض النقد ، ويستخدم هذا المفهوم في البلدان المتقدمة بسبب التطور الكبير الذي شهدته في المجال النقدي والمالي فتطورت وتوسعت الاسواق المالية بشكل كبير وابتكرت انواعا جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية، فتمت اضافة بعض الانواع من الودائع التي تكون ذات اجال طويلة ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الاوسع M_3 وهذه الودائع تكون مودعة عند المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية التي تزيد اجالها عن سنتين كمصارف الادخار والاقراض (20; 2001; p:41) ويعبر عن عرض النقد بالمفهوم الأوسع M_3 بالآتي:

$$M_3 = M_2 + QD \quad \dots \quad (3) \quad \text{حيث ان:}$$

QD : الودائع الاخرى شبه النقدية Quasi – Deposits من ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية وكذلك ودائع مقابل اعتمادات مستندية وودائع مقابل ضمانات والتحويلات القائمة. (10; 2004; p:25)

والجدير بالذكر ان استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 وبالمعنى الأوسع M_3 لا يكونان ملائمين في الدول النامية وذلك لتخلف الأسواق المالية والنقدية وكذلك تخلف العادات المصرفية والوعي المصرفي عند الافراد، بعكس الدول المتقدمة التي يشيع فيها استخدام عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 وبالمعنى الأوسع M_3 . (11; 2002; p:131)

ثانياً: العوامل المؤثرة في عرض النقد:

1- حجم المتوفر للاستعمال من النقد الاساسي المعد كعملة في التداول او كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي بما في ذلك مقادير النقود التي تصدرها الحكومة او السلطات النقدية المركزية ، وسياسة البنك المركزي بالنسبة لتوفير الائتمان وكلفته وكذلك مقدار الذهب المتوفر . (7; 1970; p:91) والبنك المركزي هو اداة الدولة التي تستطيع من خلاله التحكم في عرض النقد سواء من خلال اصدار النقود القانونية (legal money) او من خلال المضاعف النقدي الذي يؤثر على قدرة المصارف التجارية (Commercial Banks) في خلق الائتمان . (23; 1984; p: 517)

2- عادات الجمهور بالنسبة التي يرغب الاحتفاظ بها كنقود اعتيادية أي كعملة في التداول او نقود ودائع .

٣- نسب الاحتياطي النقدي التي يجب ان تحتفظ به المصارف لتغطية ودائع الجمهور لديها و لمواجهة السحوبات النقدية عليها و بالتالي لتامين سيولة الجهاز المصرفي. (7; 1970; p:91).

وتعكس مكونات عرض النقد صورة حقيقية عن مدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي عند الجمهور وعن مدى تطور الاسواق المالية والنقدية في بلدٍ معين وفي مرحلة زمنية معينة (6; 1986; p:224)

٤- الطلب على الائتمان: تزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بصورة اكبر كلما ازدادت لديها نسبة الودائع تحت الطلب (Demand deposits) مقارنة بنسبة العملة في التداول وذلك بفعل نسبة عرض النقد الى القاعدة. (17; 1987; p:224)

ثالثاً: تطور عرض النقد في العراق:

وفقاً للظروف والمعطيات التي مر بها الاقتصاد العراقي يمكن تقسيم المراحل الاقتصادية كالآتي:
اولاً: مرحلة الحصار الاقتصادي (١٩٩١-٢٠٠٢)

لم تتعرض اية دولة من الدول النامية لما تعرض له العراق فبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية في عقد الثمانينات التي احرقت الأخضر واليابس - وقد خرج الاقتصاد العراقي بسببها متقلاً بالمشاكل الاقتصادية المتمثلة بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع حجم المديونية الخارجية وتدهور سعر الصرف - دخل في حرب دولية دمرت ما تبقى من البنية الأساسية لاقتصاده، واعقب ذلك الحصار الاقتصادي الذي عزل العراق عن العالم اقتصادياً وعلمياً وحضارياً.

حيث: R = النمو المركب ، n = عدد السنوات ، Y_1 = قيمة المتغير في سنة المقارنة، Y_0 = قيمة المتغير في سنة الأساس.

يبين الجدول (١) تطور عرض النقد في العراق بالمعنى الضيق (M1) بصورة كبيرة خلال المدة (١٩٩١-٢٠٠٢)، فبعد ان كان في عام ١٩٩١ (٢٤٦٧٠) مليون دينار ارتفع الى (٧٠٥٠٦٠٤) مليون دينار عام ١٩٩٥ وبمعدل تغير سنوي متصاعد من (٦٠.٦) عام ١٩٩١ إلى (١٩٥,١٣%) عام ١٩٩٥ وبسبب هذا الارتفاع في عرض النقد فقد ارتفع المستوى العام للأسعار من (٤٦٢) عام ١٩٩١ إلى (٦٩٧٩٢) عام ١٩٩٥ وبمعدل نمو مركب بلغ (٢٥٠.٦)، ومن الطبيعي أن يتفاقم هذا الوضع بعد عام 1991 نتيجة للحصار الاقتصادي ولجوء الحكومة إلى استخدام سياسة تقييد الدين (طبع النقود بمعدلات مرتفعة لتغطية العجز في ميزانيتها) حيث أدى ذلك إلى حدوث زيادات هائلة في فائض الطلب الكلي مقارنة بالمعروض السلعي وفي هذه المرحلة دخل الاقتصاد العراقي مرحلة التضخم الجامح ، و تحطيم القوة الشرائية للدينار العراقي ،بعد أن واصلت الأسعار ارتفاعها بشكل جنوني ، وزادت سرعة دوران النقود، فتعطلت وظيفة الدينار كمخزن للقيمة، و استخدم كوسيط للتبادل فقط (18; 2002; p:131) ، وقد تدنت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المدة (١٩٩١-١٩٩٥) بشكل كبير بسبب الحصار الاقتصادي على العراق ، وتعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات التي واجهها الاقتصاد العراقي، بعد ذلك وافق العراق على قرار مجلس الأمن (٩٨٦) المتضمن مبادلة النفط العراقي مقابل الغذاء ، وسميت المذكرة بين العراق والامم المتحدة بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) في ٢٠/٥/١٩٩٦. (4; 2006;p:32)

وبدأت فترة جديدة من الاقتصاد العراقي امتدت من ١٩٩٦ لغاية سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣. فقد تم تغطية عجز الموازنة بالإصدارات الجديدة للعملة النقدية مما زاد من عرض النقد الذي بلغ أعلى مستوى له عام ٢٠٠٢ : (٣٠١٠٣٦٠١) مليون دينار وبمعدل نمو مركب بلغ (٢٠.٩%) خلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) كما إن تزايد عرض النقد دون أن تقابله زيادة في عرض السلع والخدمات المنتجة محليا او المستوردة أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية ، فقد ارتفع المستوى العام للأسعار من (٤٩٠٢٠.٨) عام ١٩٩٦ إلى (١٣٦٧٥٢٠.٤) عام ٢٠٠٢ وقد تزايد بمعدل نمو مركب بلغ (١٥%).

ثانياً: مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ (٢٠٠٣-٢٠١١)

ففي هذه المرحلة تعرض البلد الى تدمير خلال الحرب عام 2003 وما تعرض له من عمليات سلب ونهب وانهيار البنى التحتية إلا إنه في السنوات الأخيرة شهدت السياسة النقدية في العراق اصلاحات مهمة وكما هو مبين في الجدول (٢) فازداد عرض النقد الذي بلغ أعلى مستوى له (٦٢٦١٦) مليون دينار عام ٢٠١١ و بمعدل نمو مركب بلغ (٣٣.٩%) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١١) مما أدى إلى ارتفاع المستوى

العام للأسعار حيث ارتفع المستوى العام للأسعار من (٦٩.٤٣٥) عام ٢٠٠٣ الى (١٣٢.١) عام ٢٠١١ وبمعدل نمو مركب بلغ (٦.٧%) لعام ٢٠١١.

وتمثلت هذه الفترة في اصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي يستهدف الحفاظ على استقلاله وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال إلى اقتصاد السوق بوصفه ركناً أساسياً من أركان المهمات الانتقالية للاقتصاد الوطني كما أصدرت عملة وطنية موحدة جديدة ذات مواصفات دولية من حيث نوعية الورق وصعوبة التزوير وامكانية الاحتفاظ بها لتحل محل العملة ذات الطبعة المحلية الرديئة. اضافة الى اتخاذ خطوات ناجحة لتعزيز الاحتياطي للنقد الأجنبي خاصة بعد مؤتمر باريس للمانحين الذي اصبح فيه ديون العراق ١٢٠ مليار دولار بعد ان كانت تقدر ما بين ٥٠٠ الى ٦٠٠ مليار دولار امريكي، وتحصل على اعفاء يحدد ب ٨٠% منها والباقي ديون بلا فائدة مع احتمالية اسقاطها هي الاخرى وهو ما دعم الاحتياطي النقدي الاجنبي لدى البنك المركزي، الذي يمتلك الآن أكثر من ٣٥ مليار دولار كاحتياط للعملة، وهي حالة صحية لم يشهدها الاقتصاد العراقي منذ عام ١٩٨٠ عندما بلغ الاحتياطي من النقد الاجنبي ما يقارب ٤٠ مليار دولار على اثر تأميم النفط و تصحيح اسعاره العالمية وزيادة صادرات النفط العراقية. (13;2009; p:2)

ان السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي في اطار مهامه للتحكم وادارة السيولة المحلية تسعى الى جعل معدلات نمو عرض النقد تتناغم مع قدرات الاقتصاد الإنتاجية أي مع التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد أي تحقيق معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٢)

تركيب عرض النقد في العراق للسنوات (٢٠١١-٢٠٠٢)

مليون دينار

المصدر: (١) د. عبد الله سلمان، الضرورات والركائز الأساسية للانتقال من النمو المخطط إلى النمو التلقائي (العراق حالة دراسية)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٩،

الرقم القياسي لاسعار المستهلك (١٠)	الزيادة في M1 (٩)	الزيادة في GDP (٨)	GDP بالأسعار الثابتة (٧)	نسبة الودائع الجارية الاهلية الى M1 (٦)	نسبة صافي العملة في التداول الى M1 (٥)	الودائع الجارية الاهلية لدى المصارف التجارية (٤)	صافي العملة في التداول (٣)	معدل التغير السنوي % (٢)	عرض النقد M1 (١)	السنوات
٦٩.٤٣٥	٨٥٤٥١٢	٣٨,٧	٢٩٥٨٦	٨٠.٢	٨٠.٢	١١٤٣.٨٠٧	٤٦٢٩.٧٩٤	-	٥٧٧٣.٦٠,١	٢٠٠٣
٨٨١٥٦	٢٧٥٩٤٥	٣٨,٧	٤٧٩٥٩	٧٠.٥	٧٠.٥	٢٩٨٥.٦٨١	٧١٦٢.٩٤٥	-٨٢,٤	١٠١٤٨٦٢,٦	٢٠٠٤
١٢٧٣٨	-٤٧٥٨١٩	٣٨,٧	٦٤٠٠٠	٧٩.٩	٧٩.٩	٢٢٨٦.٢٨٨	٩١١٢.٨٣٧	١٢,٣	١١٣٩٩١٢,٥	٢٠٠٥
١٨٥٠٠,٨	١٢٠٠٠٠	٣٨,٧	٧٧٣٦٧	٧٠.٨	٧٠.٨	٤٤٩١.٩٦١	١٠٩٦٠.٠٩٩	٣٢,٦	١٥٤٦٠٠٦,٠	٢٠٠٦
٥,٢٤٢٠٥	٤٠٦٠٩٣	٣٨,٧	٤٨٠٠٠,٠	٣٤,٤	٦٥,٥	٧٤٨٩	١٤٢٣٢	٢٧,٩	٢١٧٢١	٢٠٠٧
٢٤٨٥١,٣	٦٢٦٠٩٤	١٠,٨	٥٣٥٠٠,٠	٣٤,٣	٦٥,٦	٩٦٩٧	١٨٤٩٣	٢٩,٩	٢٨١٩٠	٢٠٠٨
٤٢١٥٥,١	٦٤٦٩٠٠	٣٠٠٠	٥٦٥٠٠,٠	٤١,٦	٥٨,٤	١٥٥٢٤	٢١٧٧٦	٣٢,٣	٣٧٣٠٠	٢٠٠٩
١٢٥,١	٨٥٤٥١٢	٢٧٥٣٦	٥٩٢٥٣,٦	٥٢,٨	٤٧,٢	٢٧٤٠١	٢٤٣٤٢	٣٨,٧	٥١٧٤٣	٢٠١٠
١٣٢.١	٢٧٥٩٤٥	١٥٣٠٠١,٣	٢١٢٢٥٤,٩	٥٤,٨	٤٥,٢	٣٤٣٢٠	٢٨٢٩٦	٢١	٦٢٦١٦	٢٠١١
٦.٧%							٣٣.٩%		معدل النمو المركب ٢٠١١-٢٠٠٣	

ص ١٧٤.

(٢) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات من ٢٠١١-٢٠٠٢، إعداد مختلفة، صفحات مختلفة.

الحقول (٢، ٥، ٦) تم احتسابها بالاعتماد على المصادر أعلاه

رابعاً: علاقة عرض النقد بالإنفاق الحكومي.

يؤدي الإنفاق الحكومي دوراً مهماً في توظيف الموارد بكفاءة كبيرة وتوضح أهميته البالغة في الدول النامية وذلك لان القطاع الخاص ليس لديه القدرة على الدخول في الاستثمارات الكبيرة في مجال الخدمات كالكهرباء والماء وغير ذلك، فيعتمد على القطاع الحكومي شريحة كبيرة من المجتمع في رفايتها فضلاً عن دوره في بناء مشاريع البنى التحتية والخدمات العامة للبلاد.

وتعتمد اقتصاديات الدول النامية ومن ضمنها العراق على الإيرادات النفطية، لذلك تزداد أهمية الإنفاق الحكومي لان الحكومة تقوم بصرف إيرادات النفط في اوجه الإنفاق المختلفة ولان اسعار النفط ليست مستقرة لتذبذبها بين الحين والآخر ولعدم وجود نظام ضريبي متطور في معظم الدول النامية بما فيها العراق لذلك تكون تلك الإيرادات عرضة للتذبذب بصورة كبيرة، الامر الذي يجعل الحكومة مضطرة في بعض الاحيان الى ان تنفق اكثر من إيراداتها (3; 2006; pp:82,83)، فيؤثر حجم الإنفاق الحكومي على عرض النقد وذلك فيما يتعلق بإصدار العملة حيث يؤثر على حجم المعروض النقدي من خلال عمليات اصدار العملة لتمويل حجم النفقات العامة للدولة. (9; 2002; p:59)

تُعدُّ الإيرادات الحكومية المصدر الأساس لتمويل النفقات الحكومية في اطار الميزانية العامة للدولة وتخضع حركة الميزانية العامة الى عامل اساس لا يتمثل بمستوى الإيرادات المحلية التي مصدرها الإيرادات الضريبية وغير الضريبية (1; 2002; p:133) فحسب بل تعتمد على مستوى الإيرادات الخارجية للاقتصاد العراقي والتي تعتمد بدورها على مدى زيادة حجم الصادرات وما يترتب على ذلك من زيادة في حجم العملات الاجنبية الداخلة الى البلد وبالالاتجاه الذي يهيئ الارضية الاساسية لإصدار النقود القانونية من قبل البنك المركزي بوصفه المحتكر الوحيد لسلطة اصدارها وتسليمها الى الحكومة لتمويل التوسع في نفقاتها العامة (5; 1984; p:145).

كما تسهم بعض العوامل في التخفيف من حدة تأثير مستوى الإنفاق الحكومي على عرض النقد، فالإنفاق الحكومي لا يُوجه بالكامل لشراء السلع والخدمات المُنتجة محلياً فجزء منه يخصص لاستيراد السلع الأجنبية سواء الاستهلاكية او الرأسمالية هذا من جانب، فضلاً عن تدفق رأس المال الدولي استجابة للتغيرات الحاصلة في اسعار الفائدة الدولية من جانب آخر اضافة الى تغيرات اسعار الصرف (14; 2001; p:674)، ويتخذ مستوى الإنفاق الحكومي شكل توزيع الدخول لموظفي الدولة في بند الرواتب والأجور. وان مستلمي الدخول يلجأون الى إنفاق جزء من هذه الدخول وادخار الجزء المتبقي عند المؤسسات المالية والمصرفية بشكل ودائع جارية او ثابتة او ودائع توفير وبالالاتجاه الذي يؤدي الى زيادة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية مما يعزز من قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وسيؤدي

التوسع في خلق الودائع الجارية الى زيادة من اجمالي هذه الودائع ، التي تشكل مع النقود القانونية عرض النقد والذي يؤدي الى حصول زيادة في عرض النقد بمعناه الضيق والواسع (60; 2002, p: 18).

خامساً: التحليل الاحصائي .

تم تغذية البرنامج الاحصائي spss ببيانات العينة للحصول على تقدير معالم النماذج المستخدمة في الدراسة وتم اعتماد اربعة اشكال من الدوال وهي (الخطية ، والنصف اللوغاريتمية، واللوغاريتمية المزدوجة، ونصف اللوغاريتمية المعكوس) وقد تمت المفاضلة بينها في ضوء فرضية البحث ومدى معنوية الاختبارات الاحصائية والقياسية وتم اختيار نموذج اللوغاريتمية المزدوجة لأنه اعطى افضل معنوية للاختبارات الاحصائية من بقية النماذج الاخرى.

1- العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الضيق والإنفاق الحكومي.

في هذا النموذج يتم استخدام المتغير عرض النقد بالمفهوم الضيق كمتغير تابع مع المتغير

التوضيحي (الإنفاق الحكومي).

وتكون معادلة الانحدار كالاتي:

$$\ln M_1 = \beta_0 + \beta_1 \ln G + V_1 \quad ; \quad V_1 = \ln u_1 \quad \text{حيث ان:}$$

M_1 : عرض النقد بالمفهوم الضيق *.

G : الإنفاق الحكومي *.

جدول (3)

نتائج تحليل الخاصة بالمعاملات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	3.602	1.341		2.685	.015
Ln M_1	.758	.091	.887	8.359	.000

المصدر: نتائج برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات العينة.

ويوضح جدول (3) نتائج التحليل الخاصة بالمعاملات والتي تُستخرج لتكوين معادلة الانحدار:

$$\ln \hat{M}_1 = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \ln G$$

$$\ln \hat{M}_1 = 3.602 + 0.758 \ln G \quad \dots \quad (1)$$

(*) تم الحصول عليها من النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي ولصفحات مختلفة.

ويُفسر معامل الانحدار الخاص بالمتغير المستقل G (والذي يمثل هنا المرونة) ان زيادة وحدة واحدة من الإنفاق الحكومي سيؤدي الى زيادة عرض النقود بمقدار (0.758) ، ويستخدم الخطأ المعياري لإجراء اختبارات المعنوية لكل من الثابت ومعاملات الانحدار كما انه يلقي الضوء على مقدار الخطأ الذي ارتكب لكل تقدير، كما تشير تقديرات ثابت الانحدار ومعاملات الانحدار بعد تحويلها الى علامات معيارية (Beta) ان المتغير المستقل والذي يمثل (الإنفاق الحكومي) له تأثير في النموذج وبما ان النموذج يحتوي على متغير مستقل واحد لذا فان قيمة Beta المقابلة لهذا المتغير تمثل في نفس الوقت معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ونلاحظ ايضا اختبار الاهمية النسبية للمتغير المستقل من خلال اختبار t ، فنجد ان قيمة (t = 8.359) الخاصة بمعامل الانحدار لمستوى دلالة (sig.=0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة المحدد مسبقاً والذي يساوي (0.05) لذا نستطيع القول ان معامل الانحدار دال احصائياً، وان ثابت الانحدار يكون معنوياً ايضاً .

جدول (4)

نتائج تحليل الانحدار

	Ln M ₁	G
Pearson Correlation		
Ln M ₁	1.000	.887
Ln G	.887	1.000
Sig. (1-tailed)		
Ln M ₁		.000
Ln G	.000	
N	21	21
	21	21

المصدر: نتائج برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات العينة.

يوضح الجدول (4) النتائج الخاصة بمعاملات الارتباط الخطية البسيطة ، فنرى ان قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط (بيرسون) بين عرض النقود والإنفاق الحكومي تكون نفس قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط (بيرسون) بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتي تساوي (0.887) وهذا يعني ان العلاقة تكون طردية وقوية بين عرض النقود والإنفاق الحكومي. ولاختبار معنوية هذا المعامل نجد ان مستوى المعنوية Sig(1-tailed) = 0.000 وهو اقل من (0.05) لذا فان هذه العلاقة معنوية عند مستوى دلالة (0.05).

جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار

R	R Square (R^2)	Adjusted R (\bar{R}^2) Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
.887	.79	.78	1.1249	1.501

المصدر: نتائج برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات العينة.

ونلاحظ في جدول (5) ملخص لنتائج تحليل الانحدار يظهر فيه معامل الارتباط المتعدد ($R = 0.887$) بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهو نفسه معامل بيرسون لان النموذج يحوي على متغير مستقل واحد، فهو يدل على ان هناك علاقة بين المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) والمتغير التابع (عرض النقود) ، كما يظهر في الجدول أيضا معامل التحديد الذي يفسر نتائج النموذج، وقيمه تساوي ($R^2 = 0.79$) وتعني ان النموذج المقدر يعبر عن (79%) من البيانات أي ان المتغير المستقل يفسر (79%) من تباين المتغير التابع، وبمعنى اخر ان (0.79%) هي قدرة المتغير المستقل على التنبؤ بالمتغير التابع، وتم حساب معامل التحديد المعدل للنموذج والذي يساوي ($\bar{R}^2 = 0.78$) ويستخدم لنفس الغرض اعلاه ولكن بصورة ادق.

وتشير احصاءة D.W (درين واتسن) والتي تساوي (1.501) لـ ($n=21$) وعدد المتغيرات المستقلة ($k=1$) على عدم وجود ارتباط ذاتي.

لان قيمة ($du=1.161$) * وقيمة ($dL=0.975$) *

فتكون $d^* > du$ لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

وللكشف عن وجود مشكلة عدم التجانس* من عدمها تم اختبار البيانات باستخدام اختبار سبيرمان لارتباط

$$t^* = r_{ex} \sqrt{\frac{n-2}{1-r_{ex}^2}} \sim t_{(n-2, \frac{\alpha}{2})} \dots (4) \quad \text{الرتب وفق القانون التالي:}$$

حيث ان:

$$r_{ex} = 1 - 6 \left[\frac{\sum d_i^2}{n(n^2 - 1)} \right] \quad \text{d}_i \text{ فرق الرتب ، (n=21) .}$$

وكانت نتيجة ($t^* = 0.2722$) وتقارن مع

$$t_{c(n-2, \frac{\alpha}{2})} = \begin{cases} 1.721 & , \alpha = 0.05 \\ 2.518 & , \alpha = 0.01 \end{cases}$$

* تم احتساب العلاقة (4) يدوياً.

لذا فان $t^* < t_c$ ، فيكون القرار بقبول فرضية العدم أي نقبل تجانس الاخطاء بمعنى ان النموذج يخلو من مشكلة عدم التجانس

جدول (6)
نتائج تحليل التباين
ANOVA

s.o.r	SS	d.f	MSS	F	Sig
Regression	88.404	1	88.404	69.867	.000
Residual	24.041	19	1.265		
Total	112.445	20			

المصدر: نتائج برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات العينة.

فالجداول (6) يوضح نتائج تحليل تباين الانحدار (ANOVA) الذي من خلاله يتم اختبار دلالة R^2 فيستدل على نسبة التباين الذي يفسره المتغير المستقل (الانفاق الحكومي) من تباين المتغير التابع (عرض النقد)، وبما ان مستوى الدلالة هو (Sig=0.000) وهو اقل من (0.05) وبالتالي فان قيمة (F) دالة إحصائياً، اي يمكننا القول ان معامل التحديد الكلي أو معادلة الانحدار ككل دالة احصائياً عند مستوى دلالة اقل من (0.05) ، كما نلاحظ ان متوسط مربعات البواقي او ما يسمى بتباين البواقي هو (1.265) وان قيمة الخطأ المعياري للتقدير يساوي (1.1249) والذي يؤكد على جودة النموذج المستخدم.

2- العلاقة بين عرض النقد بالمفهوم الواسع والإنفاق الحكومي.

في هذا النموذج يتم استخدام المتغير عرض النقد بالمفهوم الواسع كمتغير تابع مع المتغير التوضيحي (الإنفاق الحكومي).

$$\ln M_2 = \beta_0 + \beta_1 \ln G + V_2 \quad ; \quad V_2 = \ln u_2$$

وتكون معادلة الانحدار كالآتي:

حيث ان:

M_2 : عرض النقد بالمفهوم الواسع*.

G : الانفاق الحكومي*.

* تم حسابه باستخدام العلاقة (2) بالاعتماد على نشرات مختلفة من البنك المركزي العراقي ولصفحات مختلفة.

جدول (7)

نتائج تحليل الخاصة بالمعاملات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	3.813	1.060		3.596	.002
Ln G	.746	.072	.922	10.412	.000

المصدر: نتائج برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات العينة.

فلاحظ في جدول (7) نتائج التحليل الخاصة بالمعاملات وفيما يأتي تحليل مفصل:

$$\text{Ln}\hat{M}_2 = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \text{Ln}G$$

$$\text{Ln}\hat{M}_2 = 3.813 + 0.746 \text{Ln}G \quad \dots (2)$$

ويفسر معامل الانحدار الخاص بالمتغير المستقل G ان زيادة وحدة واحدة من الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة عرض النقود بمقدار (0.746) ، وتشير تقديرات ثابت الانحدار ومعامل الانحدار المعياري (Beta) ان المتغير المستقل والذي يمثل (الإنفاق الحكومي) له تأثير في النموذج ولان النموذج يحتوي على متغير مستقل واحد تكون قيمة Beta المقابلة لهذا المتغير تمثل في نفس الوقت معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ونلاحظ أيضاً اختبار t لكل من الثابت ومعامل الانحدار فنجد ان قيمة (t =10.412) الخاصة بمعامل الانحدار لمستوى دلالة (sig.=0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة المحدد مسبقاً والذي يساوي (0.05) لذا نستطيع القول ان معامل الانحدار معنوي، وان ثابت الانحدار يكون معنوياً أيضاً

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار

	Ln M ₂	G
Pearson Correlation	Ln M ₂	.922
	Ln G	1.000
Sig. (1-tailed)	Ln M ₂	.000
	Ln G	.000
N	Ln M ₂	21
	Ln G	21

المصدر: نتائج برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات العينة.

يوضح الجدول (8) النتائج الخاصة بمعاملات الارتباط الخطية البسيطة، فيكون قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط (بيرسون) بين عرض النقود والإنفاق الحكومي هي نفس قيمة معامل الارتباط الخطي البسيط بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتي تساوي (0.922) وهي تعني بان العلاقة تكون طردية وقوية جداً بين عرض النقود والإنفاق الحكومي. ولاختبار معنوية هذا المعامل نجد ان مستوى المعنوية = Sig(1-tailed) = 0.000 وهو اقل من (0.05) لذا فان هذه العلاقة معنوية عند مستوى دلالة (0.05).

جدول (9)
نتائج تحليل الانحدار

R	R Square (R ²)	Adjusted R Square (\bar{R}^2)	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
.922	.851	.843	0.889	1.929

المصدر: نتائج برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات العينة.

كما نلاحظ في جدول (9) ملخص لنتائج تحليل الانحدار الذي يظهر فيه معامل الارتباط المتعدد (R = 0.922) بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهو نفسه معامل بيرسون لان لدينا متغير مستقل واحد فقط ، والذي يدل على ان هناك علاقة قوية بين المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) والمتغير التابع (عرض النقود)، كما يظهر في الجدول أيضا معامل التحديد الذي يفسر نتائج النموذج، وقيمته تساوي (R² = 0.85) وتعني ان النموذج المقدر يعبر عن (85)% من البيانات بمعنى ان المتغير المستقل يفسر (85)% من تباين المتغير التابع وتكون قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج والذي يساوي وهو ($\bar{R}^2 = 0.84$) يستخدم لنفس الغرض أعلاه ولكن بصورة أدق. وتشير احصاءة D.W (درين واتسن) على عدم وجود ارتباط ذاتي. لان قيمة $d^* = 1.929$ ، وان $du = 1.161$ فتكون $d^* > du$ أي نرفض الفرضية التي تنص على ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

وللكشف عن وجود مشكلة عدم التجانس من عدمها نستخدم أيضاً اختبار سبيرمان لارتباط حسب العلاقة (4)

ول $n=21$

$$t_{c(n-2, \frac{\alpha}{2})} = \begin{cases} 1.721 & , \alpha = 0.05 \\ 2.518 & , \alpha = 0.01 \end{cases} \quad \text{فتكون } (t^* = 1.185) \text{ وتقارن مع}$$

لذا فان $t^* < t_c$ ، فيكون القرار بقبول فرضية العدم أي إن النموذج لا يعاني أيضاً من مشكلة عدم التجانس.

جدول (10)
نتائج تحليل التباين
ANOVA

s.o.r	SS	d.f	MSS	F	Sig
Regression	85.756	1	85.756	108.414	.000
Residual	15.029	19	0.791		
Total	100.786	20			

المصدر: نتائج برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات العينة.

فالجداول (10) يوضح نتائج تحليل تباين الانحدار (ANOVA) الذي من خلاله يتم اختبار دلالة R^2 فيستدل على نسبة التباين الذي يفسره المتغير المستقل (الانفاق الحكومي) من تباين المتغير التابع (عرض النقد)، وبما ان مستوى الدلالة هو (Sig=0.000) وهو اقل من (0.05) وبالتالي فان قيمة (F) دالة إحصائياً، اي يمكننا القول ان معامل التحديد الكلي أو معادلة الانحدار ككل دالة احصائياً عند مستوى دلالة اقل من (0.05) ، كما نلاحظ ان متوسط مربعات البواقي او ما يسمى بتباين البواقي هو (0.791) وبأخذ الجذر التربيعي لهذا المقدار فإننا نحصل على ما يسمى بـ (خطأ التقدير) او الخطأ المعياري للتقدير والذي يساوي (0.889) مما يدل على جودة النموذج المستخدم.

الاستنتاجات: إنَّ أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من الاستنتاجات هي :

١- بينت النتائج من خلال الاختبارات الاحصائية والقياسية ان اختيار نموذج اللوغاريتمية المزدوجة يمثل البيانات خير تمثل لأنه اعطى افضل معنوية للاختبارات من بقية النماذج الأخرى.

٢- ان هذه الدراسة حددت مدى تأثير الإنفاق الحكومي على عرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع مما يحقق التوافق والانسجام بين كل من السياستين المالية والنقدية وهذا بدوره يحقق التوازن للاقتصاد العراقي.

٣- تكون العلاقة طردية وقوية جداً بين عرض النقود بالمفهوم الضيق وبالمفهوم الواسع مع الإنفاق الحكومي، أي ان الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي الى الزيادة في عرض النقد.

٤- أظهرت النتائج الإحصائية والقياسية عن وجود علاقة جوهرية وقوية بين عرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع وبين الإنفاق الحكومي كمعامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل \bar{R}^2

٥- أشارت الاختبارات الإحصائية t و F على معنوية معاملات الانحدار ومعنوية النماذج ككل.

٦- بينت النتائج صغر الخطأ المعياري للتقدير لكلا النموذجين مما يدل على جودة النموذج المستخدم.

٧- أظهرت نتائج التقدير خلو النموذجين من المشاكل القياسية كمشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التجانس.

٨- ازداد عرض النقد في العراق بالمعنى الضيق (M1) بصورة كبيرة خلال المدة (١٩٩١-٢٠٠٢) نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على البلد ولتوقف الصادرات النفطية حيث قامت الدولة بتمويل أنفاقها العام من خلال التمويل بالعجز، مما أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٩- تم تغطية العجز في الموازنة بزيادة الإصدار النقدي للمدة (1996-2003) مما زاد من عرض النقد، وكذلك ازداد عرض النقد للمدة (2003-2011) بسبب انهيار البنى التحتية للبلاد نتيجة الدمار الذي مر به البلد اثناء هذه الفترة.

التوصيات: في ضوء ما توصلت اليها الدراسة من نتائج توصي:

١- ترشيد الإنفاق العام وتحسين مستوى التحصيل الضريبي وتقليص عجز الموازنة العامة وذلك من خلال ضبط النفقات وترشيدها وزيادة الإيرادات العامة وتحسين وسائل جبايتها.

٢- توجيه السياسة النقدية بالاتجاه الذي يسهم في الاستقرار النقدي مما يكفل الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

٣- شمول رقابة البنك المركزي على جميع المؤسسات المصرفية والشركات المالية التي تقبل الودائع.

المصادر:

- ١- التوني، محمد ناجي ، ٢٠٠٢. "المالية العامة - تقييم سياسات الضرائب في الاقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
- ٢- الجنابي، هيل عجمي جميل، ٢٠٠٧. "عرض النقد في عُمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة (2003-1974)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد ٢، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، عُمان.
- ٣- الجهني، عيد عبد الله ، ٢٠٠٦. " اثر العجز في الإنفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإدارة والاقتصاد، مجلد 20، عدد2، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- ٤- الربيعي، فلاح خلف، ٢٠٠٩ . " تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي " ، بحث منشور على الموقع <http://dc112.4shared.com/doc/dj11SaMk/preview.html>
- ٥- السيد علي، عبد المنعم، ١٩٨٤. " مدخل في علم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية "، بغداد.
- ٦- السيد علي، عبد المنعم، ١٩٨٦. " اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية مع إشارة خاصة للعراق "، الجزء الثاني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد.
- ٧- السيد علي، عبد المنعم، ١٩٧٠. " دراسات في النقود والنظرية النقدية "، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد .
- ٨- العبيدي، نهاد عبد الكريم، ٢٠٠٢. " العلاقة الدالية بين عرض النقد والإنفاق الحكومي للاقتصاد الأردني للمدة (1975- 1995) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد9، عدد 30 ، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
- ٩- العلي، عادل فليح، ٢٠٠٢. "المالية العامة والتشريع المالي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل.
- ١٠- العنزي، فرج بن ناوي بن نجيب، ٢٠٠٤. "اثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

- ١١- الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، ٢٠٠٢. "سعر الصرف - العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع إشارة خاصة للعراق"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة.
- ١٢- الهاشمي، نضال شاكر و الجبوري، غفران حاتم ، ٢٠٠٢. "تشخيص أثر الحصار الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 5 جامعة بغداد.
- ١٣- الوزني، خالد واصف و الرفاعي، احمد حسين، ٢٠٠٤. "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق"، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن.
- ١٤- بول ا. سامويلسون، ويليامد. نوردهاوس، ٢٠٠١. "الاقتصاد"، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- ١٥- جواد، فاطمة عبد و علي، ناجحة عباس ، ٢٠١١. "الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق للمدة ١٩٧١-٢٠٠٥"، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، بغداد .
- ١٦- سلمان، عبدالله، ٢٠٠٩. "الضرورات والركائز الأساسية للانتقال من النمو المخطط الى النمو التلقائي (العراق حالة دراسية)" ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- ١٧- سيجل، باري، ١٩٨٧. ترجمة : طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، " النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقوديين، دار المريخ، الرياض.
- ١٨- عبد القادر، مراد، 2011. "دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974 - 2003)" ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- ١٩- عوض، عزمي وصفي، ٢٠١٢. "تقديرات عرض النقد في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد ١، طولكرم، فلسطين.
- ٢٠- يحيى، وداد يونس، ٢٠٠١. "النظرية النقدية (النظريات، المؤسسات، السياسات)، الجامعة المستنصرية، بغداد.

٢١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

٢٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، أعداد مختلفة.

23- Begg, David , Fischer ,Stanley & Dornbusch , Rudiger, 1984
“economics – British Edition,” Mc Graw – Hill Book Co